رأي القدس

سقوط كل الاتفاقات

■ ربما يكون ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي بالنيابة قد حقق نصراً انتخابياً رفع نسبة التأييد له ولحزبه «كديما» قبل اسبوعين من الانتخابات البرلمانية العامة، باقتحامه سجن اريحا واعتقال السيد احمد سعدات امين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولكنه فتح على نفسه عش الدبابير في الاراضي العربية المحتلة، ودق المسمار قبل الاخير في نعش السلطة الفلسطينية.

اقتحام الجيش الاسرائيلي للسجن بالطريقة الوحشية التي رأيناها عبر شاشات التلفزة لاختطاف السيد سعدات ورفاقه، اثبت عدم التزام الدولة العبرية باي اتفاقات دولية او ثنائية، الامر الذي يجب ان يوفر لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» الارضية القانونية الصلبة لرفض اي ضغوط عليها لاحترام اتفاقات اوسلو، والاعتراف بالدولة العبرية.

السيد محمود عباس رئيس السلطة وصف عملية الاقتحام هذه بانها «اهانة» للشعب الفلسطيني، ولكنه لم يقدم اي طريقة عملية للرد عليها، سواء من قبله او من قبل هذا الشعب.

الاهانة كانت للسلطة التي يرأسها قبل ان تكون للشعب، فهذه السلطة هي التي وقعت الاتفاق الغريب والمعيب الذي نص على اعتقال السيدين سعدات والشوبكي في سجن فلسطيني باشراف امريكي بريطاني مشترك، رغم ان هذين لم يقدما الى اي محاكمة، ولم تصدر بحقهما وزملائهما اي احكام بالسجن.

اقتحام سجن، واجبار حراسه ونزلائه على التعري ونزع ملابسهم، وتهديدهم بالقتل اذا لم يستسلموا هو الارهاب عينه، بل اعلى درجاته، ومن المؤسف ان هذا الارهاب لقي تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا باعتباره عملاً مشروعاً.

ومن المؤسف ان الحكومتين البريطانية والامريكية تدعيان انهما ابلغتا الرئاسة الفلسطينية بنواياهما لسحب مراقبيهما من سجن اريحا حفاظا على سلامتهم، واحتجاجا على عدم تمكنهم من اداء واجباتهم بشكل جيد.

التبليغ تم فعلا، وبشكل عمومي، ولكن دون تحديد موعد دقيق لهذه الخطوة، بينما جرى التنسيق بالكامل مع الحكومة الاسرائيلية، الامر الذي يؤكد وجود خطة معدة مسبقا بين الاطراف الثلاثة لاقتحام السجن واعتقال المطلوبين.

جميع اتفاقات الهدنة مع الدولة العبرية، المكتوبة وغير المكتوبة من المفروض ان تكون سقطت كلها بعد اقتحام سجن اريحا، فالالتزام بالاتفاقات لا يجب ان يكون من طرف واحد، اي الطرف الفلسطيني فقط.

وبات واضحا الان ان الحكومتين البريطانية والامريكية باتتا تشكلان طرفا اساسيا منحازا ضد الشعب الفلسطيني، بعد ثبوت تواطئهما مع الدولة العبرية، وتوفير الغطاء لجريمتهما الارهابية الاخيرة في اقتحام سجن اريحا.

السلطة الفلسطينية يجب ان لا تكتفي بالشكوى والاحتجاجات الشكلية، والرد المتوقع منها ومن رئاستها هو التنصل من كل الاتفاقات المعقودة وحل جميع مؤسساتها، والعودة الى المقاومة.

لبنان: من الوصاية السورية إلى وصايات متعددة

د. بشير موسى نافع *

■ طبقاً للغة السياسية السائدة، تحرر لبنان خلال العام الماضي من السيطرة العسكرية والمخابراتية السورية. أو على الأقل من معظم مظاهر وأسس هذه السيطرة، طالما ان هناك من يشكو بأن الرئيس لحود هو في الحقيقة جزء من منظومة السيطرة تلك. ولكن هذا التحرر من الجارة الشقيقة، التي حالفت الجميع منذ دخولها لبنان في منتصف السبعينات، أحزاباً وزعماء، وخاصمها الجميع، لم يؤد إلى ولادة لبنان جديد، حر ومستقل. إن كان لبنان الحقبة السورية انقسم حول العلاقة مع دمشق، فلبنان ما بعد الانسحاب السوري يكاد ينقسم على كل القضايا الرئيسية. ما سمي بـ «الوصاية السورية» تحول سريعاً إلى وصايات من كل صنف ونوع، بعضها واضح وصريح والآخر ضمني ومستبطن.

حسناً فعلت الطبقة السياسية اللبنانية عندما قررت الالتئام في حوار شامل للتوصل إلى توافق وطني. فمهما كانت صعوبة الحوار وتعقيداته يظل أفضل بكثير من انفجار الصراع الأهلي من جديد. ولكن تجربة المرحلة الأولى من الحوار (الذي استأنف قبل ثلاثة أيام) لا تبعث على التفاؤل. أغلب القوى المجتمعة حول طاولة الحوار لها ارتباطات خارجية، إقليمية ودولية. والمشرق العربي ـ الإسلامي يموج بصراعات دموية، تفاقمها استراتيجية أمريكية مضطربة وقصيرة النظر، تراوح بين «الفوضى الخلاقة» والضربات الاستباقية. تنعكس هذه الحالة من التدافع والصراع انعكاساً مباشراً على الحوار اللبناني الوطني، ويصعب تصور إمكانية تبلور توافق لبناني داخلي راسخ ومحدد الملامح ما استمرت حدة الصراع الإقليمي في التصاعد.

كان الاعتقاد السابق أن الخلافات الفرنسية ـ الأمريكية، التي انفجرت منذ ما قبل الغزو الأمريكي للعراق، ولدت توترات عديدة في المشرق العربي ـ الإسلامي، لاسيما في لبنان والمغرب العربي، حيث حافظ الفرنسيون على نفوذ تقليدي. ولكن القضية اللبنانية اوضحت إلى حد كبير ان الخلافات الفرنسية ـ الأمريكية لم تكن حول الأساسيات الاستراتيجية الغربية، كما كانت مناسبة لعودة التفاهم بين باريس وواشنطن. ولكن هذا التفاهم لم يكن قادراً، على الأقل حتى الآن، على حسم الانقسام اللبناني الداخلي وبناء لبنان ما بعد الهيمنة السورية. بكلمة أخرى، في لبنان، كما في العديد من بلدان المشرق العربي ـ الإسلامي، ما هو إقليمي لا يقل عما هو دولي. وهذا هو، ربما، الدرس الذي لا يريد قطاع كبير من القوى والزعامات السياسية اللبنانية آخذة في الاعتبار. مشرق مطلع القرن الحادي والعشرين ليس مشرق القرن التاسع عشر، والإرادة الدولية لا يمكن ان تتمنى فتجاب، بدون ان تأخذ في الاعتبار مصالح القوى الإقليمية.

الذي يتصور ان حزب الله سيتخلى عن سلاحه في الوقت الذي تواجه سورية وإيران خطراً داهماً هو واهم بلا شك. ليس لأن حزب الله أداة سورية أو إيرانية، بل لأن الحزب ولد ونشأ أصلاً في ظل معادلة قوة لعبت سورية وإيران دوراً رئيسياً فيها، وبدون هذه المعادلة ما كان يمكن للحزب ان يحقق الانتصار على الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كان مبرر وجود حزب الله، ولا تزال الدولة العبرية الطرف الرئيسي في تدافعات المنطقة، وتهديد كل من سورية وإيران. حررت مزارع شبعا أو لم تحرر، وحرر الأسرى اللبنانيون أو لم يحرروا، لن يلقي حزب الله سلاحه. والذي يتصور ان السيد الحريري يمكن ان يفك علاقته بالمملكة العربية السعودية هو واهم أيضاً. فالمرحوم رفيق الحريري لم يصنع ثروته الهائلة (التي يرثها الآن أبناؤه) في السعودية وحسب، بل ان دخوله إلى الساحة السياسية اللبنانية حدث أيضاً برعاية وغطاء سعوديين. وتوفر السعودية اليوم جزءاً كبيراً من الغطاء الذي يحظى به سعد الدين الحريري. وإلى جانب تيار المستقبل، فإن عدداً من القوى المسيحية اللبنانية، من كتائب أمين الجميل إلى القوات اللبنانية، ترتبط الآن، بتخطيط أو غير تخطيط، بالتفاهم الفرنسي ـ الأمريكي في لبنان، ومن ثم بتداعيات السياسة الأمريكية من إيران والعراق إلى لبنان وفلسطين.

وتبدو حالة السيد وليد جنبلاط واحدة من أكثر الحالات مأساوية وكوميدية في الآن نفسه. فالزعيم العروبي التقدمي، ابن الزعيم العروبي التقدمي، حليف سورية وربيبها في الثمانينات والتسعينات، والخصم اللدود للسياسة الأمريكية في لبنان وفلسطين والعراق، انقلب على سورية، وبات حليفاً واشنطن الأهم، والداعي العلني لإطاحة النظام السوري حتى لو تكلف ذلك غزواً أمريكياً لسورية. أن ينقلب جنبلاط على سورية في لبنان، يختلف معها على التمديد للحود ويطالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، ليس امراً مستغرباً أو قفزة كبيرة في السياسة اللبنانية. ولكن ان يجعل جنبلاط من نفسه رأس حربة في إطاحة حزب الله والاستراتيجية الإقليمية التي يرتبط بها، وأداة لإطاحة النظام السوري، فهذا أكبر بكثير من حجمه وإمكاناته. وبقدر ما يبدو خيار جنبلاط هذا كاريكاتورياً فهو مأساوياً في الآن نفسه. وربما يمكن القول ان ما يحاوله وليد بك اليوم شبيه بما حاوله جنبلاط الأب في السبعينات، مع الاختلاف الكبير في الموقع والتحالفات. في النظام الطائفي اللبناني، تقف الطائفة الدرزية في مرتبة متأخرة عن المارون والسنة والشيعة، ولا يسمح النظام اللبناني لزعيم درزي، كائناً من كان، موقعاً أكثر من موقع وزير.

وقد حاول كمال جنبلاط بتحالفه مع المقاومة الفلسطينية وقيادة القوى القومية واليسارية اللبنانية اختراق سقف النظام الطائفي، وربما حتى تقويض هذا النظام. بدون وضع نهاية للنظام الطائفي، كان جنبلاط الأب يدرك ان دوره وموقعه سيظلان محددين، وهو الذي رأى نفسه أكبر من الحصص الطائفية. وثمة مؤشرات على ان جنبلاط الأبن يعيش اليوم مزاجاً مشابهاً لذلك الذي عاشه والده في السنوات الأولى من الحرب الأهلية. جنبلاط الراهن يتمرد على النظام الطائفي والحصة الضئيلة التي يوفرها له، وفي المقابل، يضع نفسه قائداً وزعيماً وموجهاً لكل التحالف المناهض لسورية، كما يتصور لنفسه دوراً إقليمياً واسع النطاق كشريك في سياسة أمريكية شرق أوسطية (وهو ما لم تستطع دول إقليمية رئيسية تحقيقه). التاريخ كما قال ماركس يعيد نفسه مرتين، الأولى في شكل تراجيدي والثانية في شكل كوميدي. والمأساة كانت في دفع جنبلاط الأب حياته ثمناً لطموح كاد يطيح بأسس النظام اللبناني، ومعه الاستقرار الإقليمي كله. ولكن من الصعب الآن التنبؤ بمصير قفزات جنبلاط الأبن الهوائية.

ما ليس صعباً هو رؤية الوضع الشاذ والغريب الذي وضع سنة لبنان أنفسهم فيه. فمنذ ولادة لبنان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كان السنة هم حراس العروبة، والانتماء العربي للبنان. وحتى تتضح الحقيقة وراء اغتيال الرئيس الحريري، فمن المفهوم ان يسيطر التوجس والشك على العلاقة بين سنة لبنان ودمشق. ولكن المشكلة ان السنة، لهذا السبب أو ذاك، انتهوا إلى تسليم مقاليد أمرهم ليس لخلفاء الرئيس الحريري بل لوليد جنبلاط. ليس السنة من يرغب (ولا هو من مصلحتهم) فتح معركة مع حزب الله، ولا هم من يسعى إلى إسقاط النظام السوري، أو تحويل لبنان إلى ممر لإنقاذ السياسة الأمريكية الفاشلة في الشرق العربي ـ الإسلامي. ولكن هذا ما يأخذهم وليد جنبلاط إليه. وما لم يرسنة لبنان خطر التحالف مع جنبلاط، والخطر الأكبر في تسليم مقاليد أمرهم لأوهامه، فسينتهون إلى تحمل القدر الأكبر من العواقب.

المشكلة الأكبر هي في عجز كثير من اللبنانيين عن أخذ السياق التاريخي الذي ولد فيه لبنان، ودول المشرق جميعاً، في الاعتبار. العلاقة اللبنانية ـ السورية ليست علاقة جوار وحسب، بل هي علاقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقسيم بلاد الشام والمشرق العربي إلى كيانات صغيرة لا يحمل أكثرها مقومات حقيقية للبقاء كدول مستقلة. ليس ثمة نظام سوري واحد منذ استقلال البلدين، بغض النظر عن علاقاته الخارجية، اعتبر لبنان نداً. الأنظمة السورية المتعاقبة نظرت إلى لبنان إما كحليف صغير، او مصدر خطر وتآمر. وليست العلاقة السورية ـ اللبنانية علاقة فريدة في المجال العربي، بل لا تكاد هذه العلاقة تخرج عن نمط العلاقة بين مصر والسودان، وبين السعودية ومختلف دول الخليج، وبين الجزائر وتونس. كبر لبنان أوصغر، ازداد رفاهية أو تأزم، ارتبط بفرنسا والولايات المتحدة أو بغيرها، فسيبقى دائماً الشقيق الأصغر لسورية. والشقيق الأصغر لا يمكن ان يعبث باستقرار الكبار، وإلا احترق بالنار التي يشعلها.

ومن العبث التعويل على أن عقوداً من تاريخ الدولة القطرية كانت كافية لتوكيد شرعية هذه الدولة وحسم الجدل حولها. التراجع الملموس في مشروع الوحدة لا يعني ان المنطقة العربية وشعوبها قد تصالحت مع واقع التقسيم أو وصلت إلى وضع نظام دائم ومستقر يحكم العلاقة بين مختلف الدول العربية. وبالرغم من ان ميثاق الجامعة العربية قد أقر (تحت ضغط بريطاني) احترام استقلال الدول الأعضاء في الجامعة، ولكن العرب هللوا للوحدة المصرية ـ السورية في 1958، وانقسموا انقساماً حقيقياً حول الاجتياح العراقي للكويت في صيف 1990، كما ان أحداً لم يعترض على استخدام اليمن الشمالي القوة المسلحة لإطاحة النظام اليمني الجنوبي وتثبيت وحدة اليمن. ثمة اخطاء فادحة ارتكبتها القيادة السورية في لبنان، ولكن التفويض الذي منح لسورية في لبنان كان تفويضاً عربياً، وقد اعتبرت سورية لبنان على رأس مسؤولياتها العربية منذ اللحظة الأولى لانفجار الحرب الأهلية.

الخطاب الداعي إلى تجنيب لبنان الصراعات الإقليمية، وإخراجه من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو الصراع على سورية أو على البرنامج النووي الإيراني، على أساس ان لبنان دفع نصيبه كاملاً في دائرة الصراعات الإقليمية، يبدو وجيهاً بالفعل. ولكنه خطاب غير واقعي. فلبنان لا يستطيع الخروج من جغرافيته، لا يستطيع التحرر من نصف مليون لاجيء فلسطيني يعيشون حياة بالغة البؤس في مخيمات تمتد من أقصى الشمال إلى الجنوب، ولا يستطيع ان يتجاهل العلاقة الخاصة بين شيعته وإيران، العلاقة التي تعود إلى أربعة قرون مضت، ولا حقيقة استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في هذه الصورة أو تلك. القضية هي في الكيفية التي يتحمل بها لبنان مسؤولياته تجاه محيطه العربي والإسلامي، لا في إنكار هذه المسؤوليات والتصرف كأن لبنان يعيش في جزيرة معزولة. بدون ذلك، سيصبح الحوار اللبناني الداخلي حوار طرشان، قد لا يزيد الأوضاع إلا تفاقماً. ومحاولة البعض تحويل البلاد إلى رهينة للسياسة الأمريكية، لن يفيد طويلاً ولا كثيراً. فإن كانت الإدارة الأمريكية، التي تحمل المسؤولية الأكبر في إيصال العراق إلى ما وصل إليه، تعلن اليوم ان قواتها لن تتدخل في حال نشوب حرب أهلية في العراق، فأي عبء ستحمله الإدارة الأمريكية إن اشتعل لبنان بالصراع الأهلي؟

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

المواجهة بين الولايات المتحدة والسودان في قضية دارفور

د. يوسف نور عوض *

■ لم تكن الحكومة السودانية تتوقع تغير الموقف الأمريكي منها بمثل هذه السرعة التي تغيرت فيها العلاقات بعد توقيع اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في نيفاشا. ولكن التغيير يعكس الحقيقة الواضحة وهي أنه في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة الأمريكية وفق استراتيجية محددة سلفا فإن الحكومة السودانية تعمل من اجل تحقيق فوائد محدودة الفاعلية. ويمكننا أن نقرأ ما يجري في دارفور في الوقت الحاضر وفق هذا التصور الشامل لما حدثه، ذلك أنه في الوقت الذي تتحرك فيه الولايات المتحدة وفق استراتيجية مدروسة فإن الحكومة السودانية مازالت تعالج الموقف بأساليب سياسية تفتقر إلى الشمول وقد لا تكون لها قيمة كبيرة في مجريات الأحداث.

في البداية نقول، لا يمكن أن ننظر إلى قضية دارفور على أنها قضية معزولة عن الوضع العام في السودان بأسره، فهي ليست قضية صراع بين الحكومة والمتمردين، ولو كان الأمر كذلك لتدخلت القوى الأجنبية لإقناع الطرفين للتوصل إلى حل، ولكن القوى الأجنبية محجمة عن ذلك لأنها ترى الموقف من زاوية مختلفة تماما، فهي لاترى أن القضية تتعلق بصراع بين الحكومة والمتمردين ويمكننا أن نلخص الموقف الدولي المعتمد على الموقف الأمريكي في أنه لا يسعى إلى إيجاد حل يحقق وحدة السودان بل هو يحاول أن يمزق هذه البلاد من خلال توزيع السلطات والثروات إذ هو يريد نائب رئيس من الجنوب ونائبا آخر من دارفور وربما غدا نائب رئيس من الشرق، وفي الوقت ذاته يريد الموقف الأمريكي أن يقسم الثروات بحيث لا تكون تحت سلطة تنفقها لمصلحة الوطن الشاملة وهو في نهاية الأمر يريد أن يقضي على نظام الحكم الذي يدمغه بأنه نظام حكم عربي اسلامي. ولا شك أن أهداف الولايات المتحدة تأتي في إطار أهداف اسرائيلية شاملة موجهة في الاساس نحو مصر كإحدى القوى المحيطة باسرائيل والتي يمكن أن يكون لها دور خطير إذا اتخذت موقفا عدائيا. وذلك بالطبع لا يجعلنا نغفل الأطماع الأمريكية في نفط السودان ومخزون اليورانيوم الكبير الذي يبدو أن دارفور ستكون مصدرا مهما له.

وإذا نظرنا إلى موقف الحكومة الشامل، وجدنا أنها في كل تصرفاتها تتجاهل حقيقة الواقع السوداني وما يحيط به من أخطار، ذلك أن النظام القائم في السودان لا يمثل إرادة سودانية شاملة فهو نظام جاء نتيجة انقلاب عسكري مكن حزبا لا يمثل الغالبية من شعب السودان في الحكم، ولا يهم أن هذا الحزب مكن نفسه من السلطة والجيش ونظم نفسه في حزب له نفوذ، لأن هذه اجراءات تفعلها كل الأنظمة الشمولية في العالم ولا تعني في النهاية شيئا مهما خاصة إذا كانت هناك تحديات خارجية قوية. ولو كانت الأنظمة الشمولية تقدر على مواجهة رياح التغيير لكان الاتحاد السوفيتي باقيا حتى اليوم. وما نراه هو أن الولايات المتحدة قررت استهداف النظام السوداني وبالتالي ليس بإمكان أن يحيد النظام السوداني الموقف الأمريكي بإطاعة الأوامر كما حدث في مشكلة جنوب السودان او بتصور أنه يمكن أن يقيم علاقة شراكة مع الولايات المتحدة لأن السودان ليس في وضع المملكة العربية السعودية المتحكمة في النفط أو في موقف مصر التي تستطيع أن تثير الفوضى في العلاقات مع اسرائيل أو في موقف إيران التي تمتلك قدرات استراتيجية يمكن أن تهدد بها مصالح الولايات المتحدة. إذن كل ما لدى السودان هو أن يحاول الخروج من المأزق بأقل الخسائر وذلك من خلال إيجاد موقف وطني يتفق عليه الجميع.

وليست تلك مهمة سهلة لأن الحكومة الحالية في السودان تعتبر نفسها أساسا ومركزا، وبالتالي فهي تريد أي صيغة جديدة تحافظ بها على هذه المركزية، وهنا تكمن الإشكالية الحقيقية في السودان والتي عبرت عنها مشكلة دارفور أخيرا من خلال فكرة التدخل الأجنبي، فالملاحظ هو أن الحكومة السودانية عملت على تجييش الشارع وتعبئته ضد تدخل أجنبي محتمل. ولا شك أن الكثيرين يخرجون في مثل هذه المناسبات ليس من أجل الوقوف وراء نظام حكم بعينه بل لأنهم يرون أن وقوفهم إلى جانب الحكومة هو دعم لوحدة البلاد وسلامتها. ولكن الحكومة أرادت للناس أن يقرأوا هذا الموقف على أنه دعم لموقفها في مواجهة احتمالات التدخل الأجنبي. ولكن الأحداث رغم ذلك تطورت في اتجاه غير ما تريده الحكومة وذلك عندما قرر مجلس الأمن والسلام الأفريقي تمديد فترة بقاء القوات الأفريقية في دارفور مدة ستة شهور أخرى على أن تسلم بعد ذلك المسؤولية للقوات الدولية.

وحاولت الحكومة في أول الأمر أن تحجب حقيقة أن القرار جاء لصالح قوات الأمم المتحدة واعتبرته نصرا ولكن الأمم المتحدة فهمت القرار صحيحا وبدأت تستعد لإرسال قوات إلى دارفور، بل أصدر مجلس الأمن قرارا رحب فيه بقرار مجلس الأمن والسلام الأفريقي وسارعت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي إلى اصدار مشروع قرار يفرض عقوبات على السودان منها منع منح تأشيرات للمسؤولين السودانيين وتجميد أرصدتهم وممتلكاتهم ومنع البواخر التي تحمل تجارة سودانية من الدخول إلى الموانيء الأمريكية. وعلى الفور بدأت ترتفع أصوات في الخرطوم تؤكد أنه لا مجال للفرح بقرار مجلس الأمن والسلم الأفريقي لأن القرار لا يستبعد التدخل الدولي، وقد وصف مستشار رئيس الجمهورية مصطفى عثمان اسماعيل القرار بأنه غامض وطالب الحكومة بتكوين لجنة لدراسته وهو رأي اكده الرئيس السوداني عمر حسن البشير الذي اتهم أيادي خفية بأنها كانت وراء تغيير ما اتفق عليه في المناقشات. وعلى الفور قرر مجلس الوزراء السوداني تكوين لجنة عشرية لدراسة مضمون القرار.

ولم تتخذ المعارضة مواقف مؤيدة للحكومة فقد أصدر تآلف الأحزاب السودانية وعلى رأسها حزب الأمة بيانا اتهم فيه الحكومة بأنها هي التي عملت على تهيئة الظروف للتدخل الأجنبي في السودان. ولم يكن موقف المتمردين في محادثات دارفور بأفضل من ذلك، وعلى الرغم من أن الحكومة سعت إلى عقد مباحثات بين قائدي التمرد ونائب الرئيس السوداني علي عثمان طه برعاية الرئيس القذافي فلم تصدر عن ذلك الاجتماع بوادر مشجعة لأن المتمردين يعرفون أن التدخل الأجنبي لا يأتي ضد مصالحهم بل هم يجنون من التدخل الأجنبي أكثر مما يجنونه من المفاوضات وبالتالي فهم غير متسرعين لعقد مصالحة. وفي ضوء هذا الوضع اصبح موقف حكومة الخرطوم أكثر وضوحا بإعلان أنها ضد التدخل الأجنبي في السودان مهما كان حجمه وأهدافه ولكن هل تستطيع حكومة السودان أن تواجه مثل هذا التحدي؟

الواضح أن الحماسة الشعبية والبعد عن الواقع العالمي يجعلان الكثيرين في السلطة السودانية يعتقدون أنهم قادرون على مواجهة سائر التحديات الخارجية بالصمود، ولكن الوضع في السودان يتسم بغير قليل من الهشاشة لانه على الرغم من أن التدخل الأجنبي ليس موجها ضد النظام بصورة مباشرة فإن وقوف المعارضة والمتمردين في نهاية الأمر ضد توجهات الحكومة قد يوجد موقفا صعبا لا يمكن للحكومة أن تحقق انتصارا فيه على قوى التدخل الأجنبي.

ولا بد عند هذا المنعطف أن نقول إن على الحكومة أن تتسم بدرجة عالية من الواقعية ورؤية أن كل التكتيكات التي تستهدف إبقاء النظام بشكله الراهن معروفة لدى الخصوم سواء كانوا في المعارضة أو القوى الأجنبية، وهؤلاء في نهاية الأمر لا يريدون تمكين الحكومة من تحقيق أهدافها وهم قادرون على أن يحققوا بعض النجاح. إذن الموقف الموضوعي هو أن تنظر الحكومة إلى هذا الأمر بقدر كبير من الموضوعية وتعلن أنها تريد أن تصل إلى حل ليس فقط من أجل المحافظة على بنية النظام بل من أجل التوصل إلى إجماع وطني، وهذا الإجماع لا يمثله القبض على السلطة أو الجيش بل تمثله الإرادة الشعبية. وإذا ما اتجهت الحكومة هذه الوجهة فإنها ستجنب نفسها كثيرا من المشقات التي يمثلها التدخل الأجنبي والمطالبة بتقديم مسؤوليها للمحاكمة الدولية.

* كاتب من السودان

الخوف الذي يفقدنا العقل

د. علي محمد فخرو

■ المشاهد الثلاثة التالية تعكس الحالة المأساوية العبثية التي وصلت إليها الممارسة السياسية في أرض العرب:

أولا: في عاصمة عربية كبرى ضمنُّا مجلس حضره عدد صغير من الكتاب والسياسيين. كان الداعي، وهو رئيس حزب ليبرالي معارض، راغباً في أن يطرح علينا سؤالاً يتعلق بنوع العلاقة التي يجب أن تقوم بين حزبه وجماعة الإخوان المسلمين كحركتي معارضة للنظام الحاكم. عندها تبارى الحاضرون في إبداء الرأي بين مؤيد لقيام تعاون وبين معارض للاقتراب من أي إسلام سياسي. ولأن غالبية الحضور من الليبراليين انقلبت الجلسة إلى بكائيات ونقد لاذع لكل ممارسات الإخوان المسلمين السياسية. فلما جاء دوري أجبت بطرح سؤال متواضع معاكس. قلت للسائل: «ماذا كان وراء تكوين حزبكم في الأصل؟ قال: «إيقاف مهزلة التمديد لفترات حكم الحاكم ومنع الإتجاه نحو توريث الحكم للأبناء» قلت «في هذه الحالة أليس منطقياً أن تركزوا على هدفكم الأصلي وتضعوا يدكم في يد الإخوان المسلمين من أجل هذا الهدف المشترك وتؤجلوا خلافاتكم الإيديولوجية مع الحركة الإسلامية إلى مابعد تحقيق ذلك الهدف؟

ثانيا: كان إنتصار حركة حماس فرصة تاريخية لإعادة طرح الأسئلة الجوهرية الفلسطينية على المجتمع الدولي بعد أن استطاع الحلف الأنكلو أمريكي ـ الصهيوني إدخال العالم في متاهات نقاط فرعية لا تمت بصلة للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وفي الوقت نفسه غطّى على الطبيعة الامبريالية النازية للوجود الصهيوني في فلسطين. وبالفعل فقد قامت «حماس» منذ البداية بأخذ زمام المبادرة وطرح الأسئلة الصعبة على الجلاّد ومساندية قبل أن يجلسها على كرسي المحاكم الأمريكيون والأوروبيون، نيابة عن الصهاينة، بدلاً من أن تنبري الأنظمة العربية وجوقة «الواقعيين» العرب الجدد ليساندوا «حماس» في طرح الأسئلة على الصهاينة وحلفائهم والمطالبة بإجابات واضحة من قبلهم تتزامن مع إجابات «حماس» على الأسئلة التي يطرحها عليها المجتمع الدولي، فإنهم أصيبوا بالتلعثم بل وبالإلحاح على «حماس» لتتنازل عن ثوابتها ولتنخرط في اللعبة إياها التي أضاعت القضية الفلسطينية برمتها. أما في فلسطين المحتلة فآه من المتساقطين على طرقات النضال الوعرة تعباً وانتهازية وهم يمارسون ألعاب السياسة الفئوية على حساب القضية والوطن الذي يتقلّص ويصغُر منذ السقوط في أوسلو وغيرها من منتجعات مفاوضات العبث ـ المهزلة.

ثالثا: يستطيع الإنسان أن يختلف مع إيران في سياستها في العراق أو الخليج، بل وأن يختلف معها في وجهات نظرها الفقهية. لكنها تظل دولة إسلامية لها حقوق الإنتماء إلى أمة وعالم الإسلام. إنها اليوم تتعرض لابتزاز ولضغوط ولمناورات من قبل الحلف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الصهيوني في موضوع ملف الطاقة النووية. ومرة أخرى بدلاً من أن تطالب الأنظمة العربية دول الغرب بتقديم أجوبة صريحة واضحة عن موقفها تجاه الترسانة النووية الصهيونية الهائلة قبل أي حديث أو موقف بشأن المشاريع النووية الإيرانية المستقبلية، فإنها تكتفي بغمغمة جملة عامة من مثل ضرورة إبقاء منطقة «الشرق الأوسط» خالية من أسلحة الدمار الشامل. ومرة أخرى تضيع فرصة ذهبية في ممارسة التضامن الإسلامي من جهة وفي طرح الموضوع النووي بقوة ووضوح وعناد أمام الرأي العام العالمي كله من جهة أخرى.

الذي تشير إليه تلك المواقف؟

إنها تشير الى العجز عن اختيار الأولويات وتقديمها على كل ما عداها، والى إضاعة الفرص التاريخية لاستخدامها من أجل إعادة التركيز على لبّ المواضيع القومية والوطنية، وإلى التردد في ممارسة الحدود الدنيا من التضامن الإسلامي.

كل ما يفعله ممارسو السياسة العرب مع الأسف هو العيش في خوف ورعب من سطوة المافيا الأصولية ـ الصهيونية في واشنطن أو الخوف من بعضهم البعض، وحينما يدخل الخوف يخرج العقل وتموت الإرادة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364